بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي شرّفنا ببعثة نبيّه محمد ﷺ، وجعله لنا ﴿شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ۝٤٦﴾ [الأحزاب: 45-46]. وأفضل الصلاة والتسليم على مَن قال: «**تركتُ فيكم شيئين ما إن تمسّكتم بهما لن تضِلوا بعدي أبداً: كتاب الله وسُنتي**»[1] وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به وصدّقوه ونصَروه في ساعة العُسْرة، وتحمّلوا عنه القرآن والحديث والعلم، وبلّغُوه لِمَنْ وَرَاءَهُم، وبعد:

فإن سُنَّةَ رسولِ الله ﷺ مِنْ قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، أصلٌ أصيلٌ مِنْ أُصولِ الدِّينِ، وركنٌ عظيمٌ مِنْ أركانِهِ، والإيمانُ بهذا فرعُ الإيمانِ بالدِّينِ، وقَبولهُ ثَمَرةٌ مِنْ ثمراتِ قَبولِ الدِّينِ، وقدْ جاءَ في الأثرِ المشهورِ عن مالِك بن أنس ﷺ: «**إنّ هذَا العِلْمَ دِينٌ، فانظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ**»[2].

وهذا الأثرُ الكريمُ يُشيرُ بِصراحةٍ إلى أمرينِ:

الأوّلُ: القيمةُ الاعتباريةُ للسُّنَّةِ المُشرَّفةِ وأنّها دِينٌ، وأنَّ قَبولَها والتَّصديقَ بها، من لوازمِ الإيمانِ.

الثّاني: المنهجُ السَّليمُ المستقيمُ الَّذي يُبيِّنُ لنا كيفَ كانتْ عِنايةُ الأمَّةِ بحِفْظِ هذا الأصلِ العظيمِ.

عناية المسلمين بالحديث:

وأوّلُ ما ينبغي الإشارةُ إليهِ: هوَ اهتمامُ الصَّحابةِ ﷺ بتلقِّي السُّنَّةِ، وهذا في

---

(1) الحديث أخرجه الحاكم في «**المستدرك**» (1/ 93).

(2) أخرجه الترمذي في «**الشمائل**» (2/ 302) بشرح المُلاّ علي قاري والمُناوي.

الحقيقةِ ليسَ غريباً إذا علمنا أنَّهُ في مُقابَلةِ اهتمامِ المُصطفىٰ ﷺ بالتَّبليغِ والإعطاءِ، وحِرصِهِ العظيمِ على إفادتهم، فهوَ يعيشُ بينهُم، يُشاهِدونَ كُلَّ تصرُّفاتِهِ الخارجيَّةِ، وحركاتِهِ وسكناتِهِ في عِباداتِهِ وعاداتِهِ، هذا معَ حَثِّهِ لهُمْ وحضِّهِ على التَّبليغِ والنَّقلِ والرِّوايةِ، إذْ كانَ يقولُ: **«نضَّرَ الله امرَأً سَمِعَ منَّا شيئاً فبلَّغَهُ كما سمعَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أوْعى مِنْ سامعٍ»**[1].

لقدْ حرصَ الصَّحابةُ ﷺ على الأخْذِ والتلقِّي ومُتابعةِ كُلِّ ما يشاهدونَهُ أوْ يسمعونَهُ من رسول الله ﷺ، حتى نقلوا لنا أدق تفاصيل حياته الشريفة، علاوة على أقواله وتعاليمه. فقدْ كانَ بعضُهم يتناوَبونَ على مُلازَمةِ مَجلِسهِ يوماً بعدَ يوم، يتَّفِقُ الرَّجُلُ منهُمْ معَ صاحبِهِ على أنْ يذهبَ أحدُهُم لِمجلسِ النَّبيِّ ﷺ، ويذهبَ الثَّاني لِمُعالجةِ شُؤونهِ؛ فيُخبرَ الأوَّلُ الثَّانيَ بما يحصُلُ لهُ مِن علمٍ ممَّا شاهدَ أو سمعَ، ثُمَّ يأتي اليومُ الثَّاني ويأتي دَوْرُ الآخَرِ، فيذهبُ هو إلى مجلسِ النَّبيِّ ﷺ ويذهبُ الأوَّلُ لِمعالجةِ شُؤونهِ ثُمَّ يجتمعانِ، فيُخبِرُه بعلمِ ذلكَ اليوم[2]، وهكذا دَوَاليْكَ. وكانتْ وفودُ القبائلِ ترِدُ إلى المدينةِ المنورةِ، وأفرادُ الناسِ مِنَ مُختلفِ البلادِ يأتونَ المدينةَ يمكُثونَ الشَّهرَ والشَّهرينِ يتعلَّمونَ الأحكامَ، ثم يَرجعونَ إلى قومهمْ مُعلِّمينَ مُرشِدينَ.

الرحلة في طلب الحديث:

ولقد بلغَ مِن حِرْصِ الصَّحابةِ ﷺ على تلقِّي السُّنَّةِ وأخذِها، أنَّ بعضَهم كان يرحَلُ إلى بعضٍ مِن أجلِ طلَبِ حديثٍ أو سماعِ أثرٍ، فهذا جابرُ بنُ عبدِ اللهِ ﷺ يرحَلُ مِنَ المدينةِ المنورةِ لأجلِ مُقابلةِ عبدِ الله بنِ أُنَيْسٍ ﷺ بالشَّامِ، لسُؤالِهِ عنْ حديثٍ بَلغهُ عنهُ، وهوَ «حديثُ المَظالمِ» المشهورُ[3].

---

(1) الحديث أخرجه أبو داود في **«سننه»** (3/ 322) كتاب العلم، باب: كتابة العلم، ح(3660) والترمذي في **«سننه»** (5/ 34) كتاب العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ح(2657).

(2) قصة عمر بن الخطاب مع رفيقه في هذا مشهورة أخرجها البخاري في **«صحيحه»** (1/ 31)، كتاب العلم، باب: التناوب في العلم، ح(89).

(3) الحديث أخرجه البخاري في **«صحيحه»** معلقاً (1/ 27) دون لفظ الحديث، في كتاب العلم، باب: الخروج في طلب العلم، وذكر الحافظ في **«الفتح»** أنه في **«الأدب المفرد»** للبخاري، وفي **«مسند أحمد»**، **«وأبي يعلى»**، وهو حديث **«يَحْشُرُ الله النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ عُرَاةً غُرْلاً بُهْماً..»** وسُمِّي بحديث المظالم، لأنَّ في آخرِهِ ذكر المظالم.

وهذا أبو أيُّوبَ الأنصاريُّ ﷺ يرحَلُ منَ المدينةِ المنورةِ إلى عُقبةَ بنِ عامرٍ ﷺ بمِصْرَ يسأَلُه عنْ حديثٍ: «**مَنْ سَتَرَ عَلَى مُؤْمِنٍ في الدُّنْيَا، سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[1].

المكثرون من الصحابة:

هذا الحِرصُ العظيمُ على التَّلقي، كانَ مِن أجلِّ ثِمارهِ المُكثِرونَ منَ الصَّحابةِ، والمكْثِرُ: هوَ مَنْ روى فوقَ الألفِ، وهُمْ: أبو هريرةَ وقد روى خمسة آلاف حديث عن رسول الله ﷺ وهو أكثر الصحابة رواية، وأبو سعيدِ الخدريُّ، وابنُ عُمرَ، وأنسٌ، وابنُ عبّاسٍ، وجابرٌ، وعائشةُ أُمُّ المؤمنينَ ﵂ أجمعينَ.

وقد وَرِثَ التابعونَ هذا الحرصَ على تحصيلِ السُّنَنِ النبويَّةِ، كما في سِيَرِهِم وأخبارِهم الَّتي هيَ أصدقُ شاهدٍ وأدلُّ دليلٍ على ذلك.

التثبُّت في تلقي الأخبار:

ثُمَّ يأتي بعدَ ذلكَ الدَّوْرُ العظيمُ في حفظِ السنَّةِ وبقائِها صافيةً خالصةً مِنْ عَبثِ العابثينَ، ودسِّ المُفسدينَ، وتحريفِ الغالينَ، وانتِحالِ المُبطِلينَ. وجهودُ عُلماءِ المسلمينَ، في هذا ـ قديماً وحديثاً ـ لها الفضلُ المشهورُ، والسَّعْيُ المشكورُ، الَّذي لا يُنسى، جهودٌ مُتَتابِعةٌ بحسَبِ مناهجِهِمْ المختلِفةِ.

وتختلفُ هذهِ المناهجُ باختلافِ العصورِ والعهودِ، لكنَّ المادَّةَ الثابتةَ التي لمْ تتغيَّرْ، هيَ التثبُّتُ في تلقِّي الأخبارِ.

وشواهِدُ ذلكَ في عهدِ الصَّحابةِ كثيرةٌ:

1 ـ فمنها: قِصَّةُ المغيرةِ لمَّا قالَ لأبي بكرٍ: إنَّ للجَدَّةِ السُّدسَ، فأمرَهُ أبو بكرٍ أنْ يُحضِرَ شاهِداً، فأحضرَ محمَّدَ بنَ مسلمةَ فشهِدَ لهُ[2]، ﷺ جميعاً.

2 ـ ومنها: قِصَّةُ أبي موسىٰ معَ عُمرَ بنِ ٱلخطابِ في السَّلامِ، وأنَّهُ إذا سلَّمَ

---

(1) الحديث أخرجه أحمد في «المسند» (4/ 153)، ح(16940).

(2) القصة أخرجها أبو داود في «سننه» (3/ 121) كتابُ الفرائض، بابٌ: في الجَدَّةِ، ح(2894) والتِّرمذيُّ في «سننه» (4/ 420) كتاب الفرائض، بابُ: ما جاءَ في ميراثِ الجدة (2100) و(2101).

(ثلاثاً) فلمْ يُجَبْ، فليَرجِع، فأمرَهُ بإحضارِ بيِّنةٍ، فأحضرَ مَنْ يشهدُ له بذٰلك، رضيَ اللَّهُ عنهُم جميعاً[1].

نشوء علم الجرح والتعديل:

ثُمَّ تطوَّرَ هٰذا المنهجُ في تلقِّي ٱلأَخبارِ لدرجةِ التَّفريقِ بينَ ٱلعدالةِ والضَّبطِ، وٱعتبارِهما معاً شرطينِ لا بُدَّ مِن حُصولِهما في الرَّاوي.

كما يُستفادُ ذٰلكَ مِن قولِ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: **«أدركتُ سبعينَ ممَّنْ يقولُ: قالَ رسولُ اللهِ ، لوِ ٱؤْتُمِنَ واحدٌ منهُم علىٰ بيتِ مالٍ، لكانَ أميناً، لمْ آخُذْ عنهُم، لأنَّهُم لم يكونوا مِن أهلِ هٰذا الشَّأنِ»**[2].

ثُمَّ تطوَّرَ هٰذا ٱلمنهجُ تطوُّراً عظيماً، فكانَ مِن نتائجه:

أَوَّلاً: وضع معاييرُ النَّقْدِ للسَّندِ والمَتنِ(علم الجرح والتعديل).

ثانياً: وضع عِلمُ مُصطلح ٱلحديثِ؛ أو أصول الحديث.

ثالثاً: تدوينُ الحديث في الكتب، وإفراد الصَّحيحِ.

رابعاً: وضع كُتبُ الكشفِ عنِ الرِّجالِ.

خامساً: وضع كتُبُ ٱلكشفِ عنِ ٱلموضوعاتِ.

هذا الكتاب

وهذا الكتاب أفردته لبيان العلم الأول: **«علم الجرح والتعديل وأهمِّيته في دراسة الأسانيد والحكم على الحديث»**، أعرض فيه تاريخ هذا العلم، ونشأته وتطوّره، وأهميّته في تصحيح الحديث، ومسائله، وكتبه، ومذاهبه.

---

(1) القصّة أخرجها مسلمٌ في **«صحيحه»** (6/ 177) كتابُ ٱلآدابِ، بابُ: الاستئذانِ، ح(2153).

(2) ابن عبد البَرّ، **«التمهيد»** (1/ 67).

وقد سبقه كتاب «**علم تخريج الحديث وبيان كتب السنة المشرفة**». راجياً بهما رضا المولى الكريم، وخدمة سنة سيّد المرسلين، ولأسُدّ بها ثغرة في هذا العلم الشريف، راجياً المولى الكريم القبول والسَّدَاد، وما توفيقي إلاّ بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

خطة البحث:

يشتمل هذا الكتاب على أربعة أبواب وخاتمة.

الباب الأول التمهيدي

تاريخ السُنَّة، ونشاة الوضع ومقاومته.

ويشتمل على أربعة فصول:

- **الفصل الأول**: تعريف الحديث الشريف وأنواعه، ومكانته في التشريع.
- **الفصل الثاني**: تاريخ السنة وتدوين الحديث.
- **الفصل الثالث**: مناهج المحدّثين.
- **الفصل الرابع**: ظهور الوضع ونشأة علم الجرح والتعديل.

الباب الثاني

علم الجرح والتعديل

ويشتمل على مقدمة وأربعة فصول:

مقدمة: تعريفه، ومشروعيته، وأهميته في دراسة الأسانيد.

- **الفصل الأول**: شروطه: وفيه ثلاثة مباحث:
  - **المبحث الأول**: شروط مشروعيته.
  - **المبحث الثاني**: شروط الجارح والمعدّل.
  - **المبحث الثالث**: شروط قبول الجرح والتعديل
- **الفصل الثاني: معياره، وفيه مبحثان:**

ـ **المبحث الأول**: التعديل، وصفة مَن تُقْبَل روايته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عدالة الصحابة جميعاً

المطلب الثاني: تعديل مَنْ بَعْدَ الصحابة، وفيه مسألتان:

1 ـ العدالة.

2 ـ الضبط.

ـ **المبحث الثاني**: التجريح وصِفة من تُرَدّ روايته

المطلب الأول: الجرح باختلال العدالة

المطلب الثاني: الجرح باختلال الضبط

● **الفصل الثالث**: طُرُق ثبوته، وألفاظُهُ، وفيه ثلاثة مباحث:

ـ **المبحث الأول**: الطرق المقبولة

ـ **المبحث الثاني**: الطرق المردودة.

ـ **المبحث الثالث**: ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبه

● **الفصل الرابع**: مذاهب الجرح والتعديل، وتعارضه

ـ **المبحث الأول**: مذهب المتشددين والمتساهلين والمتوسّطين

ـ **المبحث الثاني**: تعارض الجرح والتعديل في الراوي

الباب الثالث

علم رجال الحديث وكتبه

وفيه مقدمة وثلاثة فصول:

● **الفصل الأول**: العلوم المؤلَّفة باعتبار زمن الرواة.

● **الفصل الثاني**: العلوم المؤلفة باعتبار صفات الرواة.

● **الفصل الثالث**: العلوم المؤلفة لتحديد الرواة.

الباب الرابع

دراسة الأسانيد والحكم على الحديث:

ويشتمل على مقدمة وثلاثة فصول:

المقدمة: تعريف السند، وبيان أهميّته، وفيها مبحثان:

ـ **المبحث الأول**: تعريف السند والمتن.

ـ **المبحث الثاني**: قيمة الإسناد وأهميته.

- **الفصل الأول**: مراحل دراسة السند:

ـ **المرحلة الأولى**: التحقق من اسم الراوي.

ـ **المرحلة الثانية**: التحقُّق مِن عدالة الراوي.

ـ **المرحلة الثالثة**: التحقُّق من اتّصال السند.

ـ **المرحلة الرابعة**: التحقُّق من خُلُوّ الحديث مِن الشذوذ والعِلَل.

- **الفصل الثاني**: البحث عن الشواهد والمتابعات لتقوية الحديث.
- **الفصل الثالث**: الحُكْمُ على الحديث (وهو ثَمَرة المباحث المتقدمة).

ويشتمل على مقدمة وثلاثة مباحث:

المقدمة

ـ **المبحث الأول**: أحكام الأئمة المؤلفين لمصادر الحديث.

ـ **المبحث الثاني**: أحكام العُلماء المتأخّرين وكتب الحكم على الحديث.

ـ **المبحث الثالث**: الحكم على الحديث بعد دراسة السند.

الفهارس:

1 ـ ثَبَتُ المصادر والمراجع.

2 ـ فهرس محتويات البحث.